



الخلاصة التنفيذية
للتقرير التفصيلي
لانتخابات المجلس النيابي
الثامن عشر . ٢٠١٦/٩/٢



2016



**الخلاصة التنفيذية للتقرير التفصيلي
لانتخابات المجلس النيابي الثامن عشر
٢٠١٦/٩/٢.**



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد

مقدمة

تم بحمد الله، اجراء انتخابات مجلس النواب الثامن عشر وفق التشريعات الناظمة للعملية الانتخابية، وبما ينسجم مع المعايير والممارسات الدولية الجيدة، حرصت فيها الهيئة المستقلة للانتخاب - ومن خلال التخطيط الانتخابي الاستباقي - على تطبيق أعلى درجات الشفافية والنزاهة والحياد، بالإضافة الى الالتزام بنهج التشاركية مع مختلف الشركاء، لما لهذه الانتخابات من أهمية وطنية وسياسية، كان الهدف الأسمى منها تعزيز ثقة الناخب الأردني بالعملية الانتخابية، ونتائج صناديق الاقتراع، ايماناً من الجميع بأن لغة الحوار عبر هذه الصناديق هي الوسيلة الوحيدة للإصلاح السياسي، هذا النهج الذي اختطه الاردن والتزم به.

لقد كان للتعزير الملكي السامي في دعم عمل الهيئة المستقلة للانتخاب الأثر الأكبر في سير ونجاح الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦، وشكلت التوجيهات الملكية الموصولة والواضحة لضرورة دعم الهيئة والحفاظ على استقلاليتها ومنحها الحرية الكاملة في اتخاذ قراراتها، العامل الأبرز في تعزيز قدرتها على العمل بجد وثقة، وتمكينها من الحصول على الدعم اللازم من كافة الجهات ذات العلاقة، مما ساهم في انجاز الاستحقاق الدستوري ممثلاً في الانتخابات النيابية بكافة مراحلها القانونية وفق أفضل الممارسات العالمية.

إن الهيئة المستقلة للانتخاب اليوم، وهي تضع بين يدي مولاي صاحب الجلالة تقريرها التفصيلي عن العملية الانتخابية، لتسعى الى مراجعة كافة اجراءاتها وتقييمها، واستخلاص العبر منها، والاستمرار في اتباع وتعزيز نهج التشاركية بهدف تجويد عملها، وتحديد مواطن القوة والبناء عليها، والبحث عن جوانب الضعف وتلافيها، وصولاً الى الهدف الاسمي، وهو المزيد من التميز والتقدم في الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وهو ما يعكس لا محالة الصورة المشرقة لبلدنا اقليمياً ودولياً، وان النجاح الذي تحقق تحت شعار «الأردن ينتخب» في وسط اقليم ملتهب، لتأكيد على ان نهج الحوار والمشاركة الفعلية في صنع القرار هو نهج اردني بامتياز، قوامه الانسنة والديموقراطية واحترام حقوق وكرامة المواطن، وهي قيم ومبادئ مستوحاة من رسالة الهاشميين عبر التاريخ، والتي شكلت ولا تزال الضمانة الاقوى للتقدم والتميز ومواجهة التحديات مهما كانت.

فهنيئاً لشعبنا هذا الانجاز الكبير، كما أراد قائد الوطن جلاله الملك عبدالله الثاني حفظه الله ورعاه.

رئيس مجلس

مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب

د. خالد الكلالدة

الخلاصة التنفيذية



الإطار التشريعي الناظم للعملية الانتخابية

التزمت الهيئة المستقلة للانتخاب في إدارتها للعملية الانتخابية لمجلس النواب الثامن عشر بالتشريعات الناظمة للعملية الانتخابية، وفي مقدمتها الدستور، فالهيئة تتمتع بالصفة الدستورية، وذلك من خلال المادة (٢/٦٧)، والتي تنص على «تنشأ بقانون هيئة مستقلة تدير الانتخابات النيابية والبلدية واي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، ولمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة بإدارة اي انتخابات اخرى او الاشراف عليها بناء على طلب الجهة المخولة قانوناً بإجراء تلك الانتخابات».

كما حدد الدستور الأردني مبادئ أساسية للعملية الانتخابية للانتخابات النيابية في المادة (١/٦٧) من خلال أن مجلس النواب يتألف من أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً سرياً ومباشراً وفقاً لقانون يكفل الأمور والمبادئ التالية، حيث حرصت الهيئة على احترامها وضمناً تطبيقها:

١. حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية.

٢. معاقبة العابثين بإرادة الناخبين.

٣. سلامة العملية الانتخابية في مراحلها كافة.

قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٦) لسنة (٢٠١٦) وتعديله

أجرت الهيئة المستقلة انتخابات المجلس الثامن عشر النيابي بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٠ في ظل تطبيق قانون انتخاب جديد يعتبر خطوة اصلاحية بامتياز، ولعل أبرز ملامح هذا القانون:

- اعتماده نظام التمثيل النسبي من خلال القائمة النسبية المفتوحة، وقد جاء ذلك بعد أكثر من (٢٣) عاماً من تطبيق وسريان نظام الصوت الواحد، اضافة الى تطبيق القائمة النسبية المغلقة الى جانب الصوت الواحد بانتخابات المجلس السابع عشر التي اجريت بموجب قانون الانتخاب رقم (١٢) لسنة ٢٠١٢، وبالتالي التحق الاردن بركب العديد من الدول التي تستخدم نظم قوائم التمثيل النسبي، والتي يبلغ عددها لغاية اعداد هذا التقرير اكثر من (٧٠) دولة من اصل (١٩٩) دولة في العالم.
- توسعة الدوائر الانتخابية على مستوى المحافظات؛ باستثناء (٣) محافظات (عمان، الزرقاء، اربد)، مما يعني توسعة الخيارات البرامجية والتشكيل للمرشحين والناخبين، وتقليص عدد الدوائر الانتخابية الى (٢٣) دائرة بدلا من (٤٥) دائرة انتخابية.

- أكثر عدالة وتمثيلاً وتدعيماً للعمل البرامجي والحزبي، ويعطي الناخب حرية اختيار القائمة التي يريدها، مع امكانية المفاضلة بين المرشحين داخل تلك القائمة.
- تخفيض عدد أعضاء مجلس النواب الى (١٣٠) عضواً خصص منها (١٥) مقعداً للنساء، في الوقت الذي كان فيه عدد أعضاء مجلس النواب، وفق القانون الذي اجريت بموجبه انتخابات المجلس السابع عشر (١٥٠) عضواً، خصص منها (١٥) مقعداً للنساء، وهنا يتضح ان نسبة حصة النساء قد زادت في ظل قانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦ وتعديله.
- اعتماد التسجيل التلقائي، مما يعطي جدول الناخبين صفة الشمولية، بحيث يتضمن كل من هو مؤهل لان يكون ناخباً، ويستثنى بذات الوقت كل من هو غير مؤهل لان يكون ناخباً، مما ساعد على مضاعفة اعداد الهيئة الناخبة في الانتخابات الاخيرة، بحيث وصل العدد الى (٤١٣٠١٤٥) اربعة ملايين ومائة وثلاثين الفا ومائة وخمسة واربعين ناخبا وناخبة مؤهلا، مقارنة بنصف هذا العدد في انتخابات المجلس السابع عشر، حيث لم تتعد الهيئة الناخبة في حينه (٢٢٧٢١٨٢) تقريباً.
- تخفيض سن الناخب، بحيث ادرج في سجل الهيئة الناخبة كل من بلغ ثمانية عشر عاماً قبل تسعين يوماً من الموعد المحدد ليوم الاقتراع، في حين اشترط القانون السابق ان ينهي الناخب الثمانية عشر عاماً، مما فسح المجال لجيل جديد من الشباب ممارسة حقهم الانتخابي، وهو مكسب للعملية الانتخابية.
- الحد من استخدام المال الاسود وشراء الذمم والاصوات من خلال تغليظ العقوبات على الجرائم الانتخابية.
- خضوع كافة قرارات الهيئة المستقلة للانتخاب ودائرة الاحوال المدنية والوزارات المعنية بالعملية الانتخابية للطعن امام محاكم البداية والاستئناف حسب مقتضى الحال مما يعزز مفهوم العدالة الانتخابية بشكل عام.
- تمكين العاملين في العملية الانتخابية من ممارسة حقهم الدستوري في الانتخاب.
- وضع سقف أعلى للصرف الحملات الانتخابية، مما يخلق حالة من العدالة بين القوائم والمرشحين.

التعليمات التنفيذية الخاصة بمجريات العملية الانتخابية:

وضعت الهيئة المستقلة للانتخاب التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام قانون الانتخاب لمجلس النواب النافذ المفعول، مع مراعاة كافة الضوابط والخطوات المتعلقة بالعملية الانتخابية، مع الالتزام بعدم مخالفة

تلك التعليمات لأحكام الدستور أو التعارض مع قانون الانتخاب أو الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وقامت الهيئة بإصدار تعليمات تنفيذية، تتواءم مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى للانتخاب المتعارف عليها والمعتمدة في الدول ذات التجارب الانتخابية المتطورة، وهدفت من خلالها تسهيل كافة مراحل العملية الانتخابية.

وكانت التعليمات وفق الجدول التالي:

نوع التعليمات	المحتوى
التعليمات التنفيذية الخاصة بجدول الناخبين	الشروط الواجب توافرها فيمن يتم إدراج اسمائهم في هذه الجداول والإجراءات الخاصة بتثبيت الدائرة الانتخابية التي ينتمي إليها الناخب، والإجراءات الخاصة بتصحيح البيانات الواردة في جداول الناخبين أو الاعتراض عليها لدى دائرة الأحوال المدنية، وآلية الطعن في قرارات الدائرة أمام الجهات القضائية المختصة.
التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد المراقبين المحليين والدوليين للانتخابات النيابية	الشروط والمعايير الواجب توافرها في المؤسسات أو التحالفات التي ترغب في مراقبة العملية الانتخابية، والشروط الواجب توافرها فيمن يتم اعتماده كمراقب محلي أو دولي، مما يعزز مبدأ الشفافية.
التعليمات التنفيذية الخاصة بتشكيل اللجان	كيفية تشكيل لجان الانتخاب واللجنة الخاصة ولجان الاقتراع والفرز والمهام والصلاحيات المنوطة بها والتي من أهمها إدارة عملية الاقتراع والفرز لغايات تسهيل عمل لجنة الانتخاب.
التعليمات الخاصة بمدونة السلوك والأفصاح	تسري على رئيس الانتخاب والمساعدين وكافة القائمين على العملية الانتخابية وشركاء العملية الانتخابية، لضمان إجراء الانتخابات بشكل منظم وبمصادقية عالية، ولتعزيز الجهود الرامية إلى بناء الثقة في العملية الانتخابية، وبهدف توفير البيئة المناسبة لإجراء الانتخابات وضمان التزام العاملين في الإدارة الانتخابية بإدارة العملية الانتخابية بالسماط المهنية المطلوبة.
التعليمات التنفيذية الخاصة بالترشح لعضوية مجلس النواب	الشروط الواجب توافرها فيمن يترشح لعضوية مجلس النواب، والأحكام الخاصة بالترشح، وآلية تقديم طلبات الترشح، وذلك لتنظيم عملية الترشح، والطمعون أمام المحاكم المختصة.

نوع التعليمات	المحتوى
التعليمات التنفيذية الخاصة بالاقتراع والفرز	آلية الاقتراع من خلال سلسلة من الإجراءات الواضحة لضمان سلامة العملية الانتخابية وعدم السماح بالعبث بهذه الإجراءات، ومن ذلك وضع العديد من الضوابط التي من شأنها عدم تكرار التصويت، كاستخدام الحبر الانتخابي الخاص، وإلزام لجان الاقتراع والفرز بعد الانتهاء من عملية فرز الاصوات بإعداد محضر على خمس نسخ يوقع عليه رئيس وأعضاء اللجنة ومن يرغب من الحاضرين من المرشحين ومندوبيهم وتثبيت إحداها على مدخل غرفة الاقتراع والفرز.
التعليمات الخاصة بقواعد حملات الدعاية الانتخابية	تنظم آلية الدعاية الانتخابية وسبل التعامل معها، وتضمنت أحكاماً من شأنها تحقيق مزيد من العدالة والمساواة بين المرشحين، وقد حظرت هذه التعليمات، الإنفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو من ميزانيات الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة أو من دعم خارجي، واستخدام المؤسسات والمرافق العامة للدعاية الانتخابية، كما ألزمت مفوضي القوائم وأياً من المرشحين فيها، الإفصاح عن موارد تمويل الحملة الانتخابية لتلك القائمة أو أي من المرشحين فيها وأوجه إنفاق تلك الموارد بما لا يتعارض مع القانون وهذه التعليمات.
التعليمات التنفيذية الخاصة باعتماد مندوبي المرشحين	حددت الشروط الواجب توافرها في مندوبي المرشحين في الدوائر الانتخابية، والالتزامات التي يتوجب عليهم التقيد بها، والأماكن التي يحق لهم التواجد فيها أثناء يوم الاقتراع والفرز وكيفية مراقبة جمع الأصوات التي حصل عليها كل مرشح وكل قائمة.
تعليمات اعتماد الصحفيين والإعلاميين والعاملين في المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة	آلية اعتماد الصحفيين والإعلاميين الراغبين في تغطية العملية الانتخابية والشروط الواجب توافرها فيهم
تعليمات اعلان النتائج	الأشخاص الذين يحق لهم التواجد في مراكز استخراج النتائج، وكيفية إحصاء عدد الاصوات التي حصل عليها كل مرشح، وكيفية استخراج نسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة، والأصوات التي حصلت عليها المرشحات بالنسبة لعدد المقترعين في الدائرة.

أبرز ملامح التعليمات التنفيذية الخاصة بمجريات العملية الانتخابية:

اعتمدت الهيئة في إدارتها للانتخابات سلسلة من الاجراءات التي تمثل ضمانات لحق المواطن في التعبير عن إرادته واختيار من يمثله بحرية، وحماية هذا الخيار، بما يعزز حياة ديمقراطية يسودها القانون والمشاركة السياسية التي تركز على مساهمة المواطنين ودورهم في التأثير على عملية صنع القرار الرسمي، وتمت مأسسة ذلك من خلال تضمين ما يلي للتعليمات التنظيمية:

- نشر مسودات التعليمات التنفيذية المتعلقة بالعملية الانتخابية قبل إقرارها على موقع الهيئة الإلكتروني للاطلاع عليها من قبل العامة وإبداء الملاحظات حولها.
- ترسيخ وتعزيز ضمانات النزاهة، حيث عملت الهيئة على اعتماد ورقة الاقتراع/ كتيب يحمل اسماء وارقام ورموز القوائم واسماء وصور المرشحين، والمحافظة على سرية الاقتراع، خاصة للناخب الامي، والاسهام في الحد من شراء الذمم والاصوات.
- كما يمكن الاشارة بهذا الصدد الى ان هذه التعليمات قد تضمنت العديد من التدابير التي ساهمت في الحد من استخدام المال الاسود وشراء الاصوات كتحديد سقف صرف لحملات الدعاية الانتخابية بحيث حددت في عمان والزرقاء واربد ب (٥) دنانير للناخب الواحد، في حين راعت مستوى المعيشة والتنمية، فحددتها ب (٣) دنانير للناخب الواحد في بقية المحافظات والدوائر الانتخابية، اضافة الى اشتراط ان تقوم القائمة المترشحة بفتح حساب بنكي والافصاح عن مصادر تمويل حملات الدعاية الانتخابية، وأوجه الانفاق، والزام القوائم بتعيين مدققي حسابات قانونيين يرفعون تقاريرهم للهيئة المستقلة كلما طلبت منهم ذلك.
- خضوع النتائج لثلاث مراحل من التدقيق: الأولى من خلال لجنة على مستوى مراكز الاقتراع والفرز، للتحقق من نتائج عمل لجان الاقتراع والفرز، والثانية من خلال لجان الانتخاب، للتحقق أيضاً من نتائج عمل لجان الاقتراع والفرز، والثالثة من قبل لجنة خاصة تقوم بتدقيق النتائج الأولية من قبل لجان الانتخاب في الدوائر الانتخابية.
- عمدت الهيئة الى اعتماد محاضر جديدة تستخدم لأول مرة على مستوى مراكز الاقتراع والفرز كان لها دور كبير في نزهة العملية الانتخابية امام القوائم والمرشحين.
- اتباع اعلى درجات الشفافية من خلال استخدام الكاميرات وال (DVR) في عمليات فرز الاوراق، ولاقى هذا الاجراء التقدير من كافة المراقبين الدوليين والمحليين والناخبين والمرشحين على حد سواء.

- حرصت الهيئة من خلال التعليمات التنفيذية على التسهيل على الناخب وضمان امكانية التصويت لكل من يتمتع بالاهلية الانتخابية، ومنع الذين لا يتمتعون بهذه الاهلية من التصويت، وضمان اجراء كافة التحديثات الضرورية والاستقطاعات اللازمة على جدول الناخبين.
- قبل فتح الصناديق تم احصاء ورزم وفصل اوراق الاقتراع لغايات تحديدها وضمان عدم استخدامها لعمليات الفرز.
- تجميع النتائج على مستوى مراكز الاقتراع والفرز.
- استخدام العلامات الامنية والحبر السري على اوراق/ كتيبات الاقتراع.

قرارات الديوان الخاص بتفسير القوانين:

لجأت الهيئة المستقلة للانتخاب إلى استكمال تفسير نصوص قانون الانتخاب لمجلس النواب النافذ المفعول، باتجاه تعزيز حق المواطن والبناء عليه من جهة أخرى، حيث استعانت الهيئة بتفسير بعض أحكام القانون لتلك الغاية بالديوان الخاص بتفسير القوانين وأبرزها:

- بيان فيما إذا كانت المرأة الحاصلة على أعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية المخصص لها مقاعد للشركس والشيشان او المسيحيين تعتبر فائزة عن المقعد الإضافي المخصص للنساء أم أنها تعتبر فائزة عن المقعد المخصص للشركس والشيشان او المسيحيين، وانتهى الديوان إلى القول بأن للمرأة الشركسية والشيشانية أو المسيحية أن تنافس على المقاعد المخصصة لها في دائرتها الانتخابية وفقاً للتوصيف الديني أو العرقي إذا حصلت على أعلى الأصوات في دائرتها الانتخابية، كما أنه بمقدور أي امرأة أن تنافس على المقعد الإضافي للمرأة على أساس التوصيف الجنسي، بغض النظر عن الدين أو العرق.
- بيان فيما إذا كانت كلمة (بلغ) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٣) من قانون الانتخاب لمجلس النواب تعني الناخب الذي أكمل السابعة عشرة من عمره وبدأ في الثامنة عشرة، أم الناخب الذي أكمل الثامنة عشرة وبدأ في التاسعة عشرة من عمره، وانتهى الديوان إلى القول بأن المقصود بها هو إدراك الناخب لسن ثماني عشرة سنة شمسية من عمره، بهدف توسيع قاعدة الناخبين، أي أن الناخب الذي أكمل السابعة عشرة من عمره وبدأ في سن الثامنة عشرة قبل تسعين يوماً من التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع يحق له انتخاب أعضاء مجلس النواب.

ضمانات النزاهة والشفافية:

استناداً لقانون الانتخاب والتعليمات التنفيذية قدمت الهيئة عدداً من الضمانات الهامة لنزاهة العملية الانتخابية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- استخدام الحبر الانتخابي الخاص الذي من شأنه منع تكرار التصويت.
- ربط كافة مراكز الاقتراع والفرز إلكترونياً، بحيث يتم التدقيق والتأشير على اسم الناخب إلكترونياً، إضافة الى التأشير على الجداول الورقية عند إدلائه بصوته وظهور ذلك في كافة مراكز الاقتراع.
- اعتماد ورقة اقتراع/ كتيب تحمل أسماء وارقام ورموز القوائم وأسماء وصور المرشحين وتحول دون الاعتداء على سرية الاقتراع، خاصة للناخب الأمي وتسهم في الحد من شراء الأصوات.
- اعتماد مبدأ وحدة عملية التصويت، بحيث يتم الاقتراع وفرز صناديق الاقتراع في ذات القاعة وبحضور المرشحين ومندوبيهم والمراقبين المحليين والدوليين والاعلاميين، وتثبيت نسخة من محضر الفرز على باب قاعة الاقتراع والفرز.
- التوزيع المسبق للناخبين على مراكز وقاعات الاقتراع لمنع تكرار التصويت.
- حق مفوضي القوائم والمرشحين في مراقبة مختلف مراحل العملية الانتخابية.
- منح الاعلام حرية مراقبة العملية الانتخابية وتنظيمها.
- تسهيل مهمة المراقبين الدوليين والمحليين لمراقبة مراحل العملية الانتخابية.
- تثبيت نسخة من محضر الفرز على أبواب غرف الاقتراع والفرز وكذلك محضر على مستوى مركز الاقتراع وإتاحتهما لاطلاع المرشحين ومندوبيهم والمراقبين وغيرهم من الحضور.
- النص على عقوبات تتفاوت باختلاف الجرائم التي يرتكبها العابثون بإرادة الناخبين.
- اتباع اعلى درجات الشفافية واطلاع وسائل الاعلام والناخبين أثناء يوم الاقتراع على كافة التفاصيل، والاعلان عن اي تجاوزات تمت معالجتها اولاً باول.

إدارة العمليات الانتخابية

عملت الهيئة المستقلة للانتخاب مبكراً، وضمن استعداداتها لإدارة العملية الانتخابية، على إعداد خطة احتياجات متكاملة، شملت الإطار التنظيمي للعملية الانتخابية، وتحديد أوجه الدعم اللوجستي والموارد المالية والبشرية المطلوبة لتنظيم العملية الانتخابية بكافة مراحلها، من خلال التنسيق مع الجهات ذات العلاقة، بهدف استقطاب الموارد البشرية من العاملين الدائمين والمؤقتين في الهيئة في لجان الانتخاب ولجان الاقتراع والفرز، وتدريبها على أحدث البرامج التدريبية.

كما أعدت الهيئة خطة متكاملة لتجهيز مراكز وغرف الاقتراع والفرز، بعد دراسة حالتها من خلال إجراء تقييم شامل لها، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتطويرها، كما عملت الهيئة على تجهيز مراكز استخراج النتائج في الدوائر الانتخابية.

تدريب الكوادر البشرية العاملة في العملية الانتخابية يوم الاقتراع

ركّزت الهيئة خلال التحضير للعملية الانتخابية على التدريب كأحد العوامل المساهمة في إنجاحها، حيث ساعدت المعايير المستخدمة في التدريب على إحداث نقلة نوعية في مفهوم نشر المعلومة الانتخابية بين الكوادر البشرية العاملة في العملية الانتخابية، وقامت الهيئة بإعداد خطة تدريب شاملة للكوادر البشرية العاملة في الانتخابات، على مستوى مركز الهيئة الرئيسي ومستوى لجان الانتخاب وكوادر الدعم المساندة لها في كافة مراحل العملية الانتخابية، وصولاً للعاملين في مراكز الاقتراع والفرز يوم الانتخاب، حيث راعت الخطة التدريبية ما يلي:

- التخصصية في البرامج التدريبية.
- شمول جميع الفئات من الكوادر البشرية العاملة في الانتخابات.
- شمول جميع المستويات من الكوادر البشرية العاملة يوم الانتخاب.
- مراعاة قيام مدربين مؤهلين ومتخصصين في تنفيذ البرامج التدريبية.
- مراعاة المعايير الدولية لإعداد المتدربين داخل الجلسة التدريبية الواحدة، خاصة للكوادر العاملة داخل مراكز الاقتراع والفرز يوم الاقتراع.
- تهيئة القاعات المحتضنة للتدريب لتلائم التدريب الخاص بكل فئة تدريبية.
- اتباع أسلوب التدريب وتمثيل الأدوار الذي يحاكي العملية الانتخابية بحيث يكون التدريب واقعياً ومجدياً.

الربط الإلكتروني

هدفت الهيئة من تطبيق الربط الإلكتروني الى:

- منع تكرار التصويت، بحيث يسمح للناخب بالإدلاء بصوته بمركز واحد فقط ويؤشر عليه إلكترونياً على قاعدة البيانات المركزية.
- التحقق من بيانات الناخب، فهو يمنع التزوير وذلك عندما يظهر بيانات وصورة الناخب للجنة ولجميع الحضور في غرفة الاقتراع والفرز.
- معرفة عدد المقترعين مباشرة والإعلان عنها والحصول على الإحصائيات أولاً بأول مثل الفئات العمرية والجنس وعرضها أمام وسائل الاعلام والمراقبين.
- الحصول ومعرفة النتائج الأولية أولاً بأول والحصول على محضر تجميع إلكتروني على مستوى المركز لغايات التدقيق واكتشاف الخطأ.
- متابعة ومراقبة مراكز الاقتراع في الدوائر الانتخابية من خلال نظام المعلومات الجغرافي.

وقد قدمت الهيئة مستجدات في الربط الإلكتروني في الانتخابات النيابية (٢٠١٦):

- استخدام تقنيات متطورة في المحافظة على أمن شبكة الربط مثل (VPN).
- التحليل الاحصائي المباشر لبيانات الناخبين وعرضه بطريقة سهلة ومرئية.
- لأول مرة يتم توزيع الناخبين على مراكز الاقتراع باستخدام نظام تحليل البيانات ونظام التوزيع الجغرافي.
- استخراج محضر تجميع إلكتروني على مستوى المركز.
- استخدام كاميرات لتسجيل عملية فرز اوراق/ كتيبات الاقتراع وتسجيلها.
- استخدام حلول داعمة للربط الإلكتروني (Backup Solutions)، اضافة الى الحلول الرئيسية.

الاعلام والاتصال والتوعية

اعتمدت الهيئة «الأردن ينتخب» كشعار لعملية التوعية والتثقيف للعملية الانتخابية، وجاء الشعار وفق معايير محددة منها: شموليته وتعزيزه للمشاركة الشعبية في الانتخابات المقبلة، والتوافقية على قانون الانتخاب، كما يعكس التحول من سجل الناخبين الطوعي، إلى التسجيل التلقائي، بالإضافة إلى إمكانية استخدامه في الانتخابات البلدية واللامركزية، حتى يرسخ في ذهن الناخب الأردني.

وعليه، استخدمت الهيئة المستقلة للانتخاب الأدوات والوسائل المتوفرة في التوعية والتثقيف وأحدثها، تحقيقاً لمبدأ المساواة في إيصال المعلومات للمواطنين، وعكس صورة الأردن المشرقة أمام المراقبين الدوليين، فاستخدمت الهيئة المنتجات المطبوعة وتوزيعها في الصحف ومن خلال المتطوعين والبوسترات في مراكز الاقتراع والكتيبات، ودليل لخرائط الدوائر، ولوحات الأعمدة والجسور والميادين.

كما أنتجت الفيديوهات التوعوية والتسجيلات الإذاعية، والتي تم بثها عبر مختلف وسائل الاعلام المرئية والمسموعة مجاناً، واستخدمت الهيئة أسلوب الرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني، كما حرصت على إنتاج أغنية خاصة بالعملية الانتخابية، ومسرحية تحفيزية للشباب، وتطبيقات الهواتف الخلوية، كما وفرت الهيئة خدمة الاستعلام عن مراكز الاقتراع، من خلال توفير رقم مجاني لكافة الشبكات، من خلال ارسال الرقم الوطني، حيث استعلم ما مجموعه (٣٧٦, ٠٣٩, ٣) مواطناً عن مركز الاقتراع الخاص من خلال هذه الخدمة.

كما اهتمت الهيئة بصورة كبيرة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التوعية والاجابة عن استفسارات الناخبين بشكل تفاعلي، وعقدت الهيئة (١٢٣) لقاء مباشراً مع الناخبين في مختلف مناطق المملكة من خلال ورش عمل تخللها شرح للقانون والاجراءات والتفاعل الايجابي مع الملاحظات، علماً بان نسبة الاستجابة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بلغت (٩٧٪) خلال سبع دقائق.

كما طبقت الهيئة خطة اعلامية محكمة، تميزت بالشفافية والانفتاح، وتقديم السبق في المعلومة، والتشبيك الايجابي مع مختلف وسائل الاعلام والمشاركة في كافة الفعاليات الاعلامية واصدار التصريحات الصحفية اليومية عن العملية الانتخابية، مما ساهم في تطبيق نهج الشراكة مع الاعلام، ومساهمته في التوعية والتثقيف والتشجيع على المشاركة.

كما قدمت الهيئة التسهيلات المختلفة لعمل المؤسسات الاعلامية، ومنها اعتماد الصحفيين، حيث تم اعتماد (٢٠٠) مؤسسة منها (١٤٠) محلية و(٦٠) دولية، شملت (١٩٠٠) صحفي وإعلامي من كلا الجنسين، وتم انشاء

المركز الاعلامي للانتخابات لتسهيل نقل المعلومة للصحفيين.

وتميزت الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦ بزيادة واضحة في عدد المؤسسات المحلية التي تقدمت بطلب للرقابة، وزيادة في عدد المراقبين والمراقبات حيث تقدم للهيئة خلال فترة الاعتماد ما مجموعه (٢٠) طلباً للرقابة، استكملت منها (١٧) جهة متطلبات الرقابة، وبلغ عدد التحالفات (٦) و(١١) مؤسسة مجتمع مدني، وقامت الهيئة بدراسة طلبات الاعتماد من حيث استيفائها للشروط الواردة في التعليمات التنفيذية واعتمادها من قبل مجلس مفوضي الهيئة وإصدار البطاقات التعريفية للمراقبين والتي تخولهم الدخول ومراقبة مراحل العملية الانتخابية كافة، وقد بلغ عدد المراقبين المطلوب اعتمادهم مع الاحتياط على النظام الالكتروني ما مجموعه (١٤٩٦٢) مراقباً ومراقبة وشكل تمثيل المرأة ما نسبته (٤٠,٥٥٪) من إجمالي المراقبين المحليين، وبلغ عدد المراقبين الذين استكملت الجهات الرقابية البيانات المطلوبة لاعتمادهم ما مجموعه (١١٤٧٣) مراقباً ومراقبة، وبلغ عدد الجهات الرقابية الدولية (١٦) ضمت (٣٩٦) مراقباً ومراقبة، كما بلغ عدد فرق الدعم المساندة لفرق الرقابة الدولية (٢٢٧) مساعداً.

التحديات

واجهت الهيئة المستقلة للانتخاب في ادارتها للعملية الانتخابية لمجلس النواب الثامن عشر عدداً من التحديات؛ ومن أبرزها:

- قانون ونظام انتخابي جديان: رغم كل المميزات التي يمتلكها قانون الانتخاب الجديد الا انه قد واجهت الهيئة صعوبات في توضيحه للناخب الأردني نتيجة استقرار الصوت الواحد في تفكيره، كما أن عددا من المرشحين قد تعاملوا مع القانون بصورة فردية بعيداً عن العمل الجماعي المطلوب من خلال فكرة القوائم، وظهر ذلك جلياً في الدعاية الانتخابية الشخصية، وفي دعوات بعض المرشحين إلى التصويت لأنفسهم بدلاً من القائمة.
- عدم مرونة المدد الزمنية: لم تملك الهيئة الكثير من الخيارات في تحديد موعد الانتخابات النيابية والمدد الزمنية التابعة لها بين حل المجلس وصدور الارادة الملكية بإجراء الانتخابات، حيث تزامنت المدد مع شهر رمضان المبارك وعيد الفطر السعيد وموسم الحج وعيد الأضحى المبارك، كما كان الزاماً على الهيئة إجراء الانتخابات قبل انطلاق كأس العالم للسيدات نتيجة النظام المعمول به في الاتحاد الدولي لكرة القدم.

- ضعف الثقة المتوارثة بإدارة العملية الانتخابية وبالمجالس النيابية: مما أثر على المشاركة نسبياً، كما ان التراكمات السابقة بشبهات تزوير العمليات الانتخابية ما زالت تلقي بظلالها نسبياً وان كانت في تراجع، وقد بذلت الهيئة المستقلة للانتخاب جهوداً كبيرة في تغيير هذه النظرة السلبية واقناعهم بالنزاهة والشفافية وصولاً الى المصادقية التي تسعى لتحقيقها.
- تطبيق مبدأ الاتاحة: ما زالت الهيئة تعاني من امكانية تطبيق مبدأ الاتاحة بكافة تفاصيله كممارسة فضلى في العملية الانتخابية والتسهيل على كل من يحق له الاقتراع في ممارسة حقه، ومنهما عدم وجود حلّ لمشكلة المغتربين وتصويتهم حتى اللحظة، ومقيمي المستشفيات والمحكومين، بالإضافة الى وجود بعض مراكز الاقتراع والفرز غير المهيأة حتى اللحظة لاستقبال ذوي الاعاقة.
- تمكين العاملين في العملية الانتخابية من ممارسة حقهم بالتصويت: قامت الهيئة بموجب قانون الانتخاب باتخاذ التدابير اللازمة لضمان تصويت العاملين في العملية الانتخابية، والذين تجاوز عددهم تقريباً (٤٥,٠٠٠) الف شخص، وقد ساعد التوسع الجغرافي للدوائر الانتخابية باختيار العاملين من نفس الناخبين المسجلين في نفس الدائرة الانتخابية التي يعملون بها والذين لا يستطيعون مغادرة مركز او غرفة الاقتراع وخاصة رؤساء وأعضاء لجان الاقتراع والفرز، ومدراء وضباط الارتباط الاداريين والفنيين والمراسلين العاملين في المراكز، أما باقي كوادر العملية الانتخابية بجميع مواقعها فان مغادرتهم لأماكن عملهم لمدة محدودة لا تشكل اعاقه للعملية الانتخابية.
- وبذلك استطاعت الهيئة من جهة تفادي تضارب المصالح الناتج عن العلاقات العائلية والشخصية ما بين المرشحين والعاملين في مراكز الاقتراع والفرز والتي قد تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية، ومن جهة اخرى تمكنت من اتاحة المجال للعاملين بممارسة حقهم في التصويت.
- عدم تمكّن بعض مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والأحزاب السياسية من ممارسة دورهم في الشراكة الواسعة نتيجة ضعف امكاناتهم وقدراتهم الذاتية.
- واجهت الهيئة تحديات في مجال رصد الدعاية الانتخابية وبالرغم من قيامها، بما يلي:
 - تحديد سقف مالي للانفاق على حملات الدعاية الانتخابية وفقاً لمعايير تتعلق بحجم الدائرة الانتخابية وعدد الناخبين وكلفة المعيشة.
 - فتح حساب بنكي لغايات موارد وأوجه الصرف على الحملة الانتخابية.

- تعيين مدقق حسابات قانوني لكل قائمة يتولى تدقيق حسابات القائمة.
 - تعيين لجنة تنسيقية من الجهات ذات العلاقة بإزالة الدعاية الانتخابية في الدوائر الانتخابية ومراقبين ميدانيين لرصد الدعاية.
- الآن هذه التحديات تمثلت بعدم التزام بعض المرشحين ووسائل الاعلام بالمدد القانونية لبدء الدعاية الانتخابية والصمت الانتخابي، وضعف استجابة بعض المؤسسات الرسمية والجهات المعنية بإزالتها وفقاً لأحكام القانون.
- قصر الوقت المتاح أمام الهيئة لاستقطاب الكوادر البشرية الميدانية، في ظل حرص الهيئة على تطبيق اجراءات الشفافية وتكافؤ الفرص.
 - عدم تفرغ لجان الانتخاب لإدارة العملية الانتخابية أدى الى التأخير في بعض الأعمال الموكلة اليهم.
 - قصر الوقت المخصص لتدريب ما يزيد على (٧٠) الف عامل في العملية الانتخابية شكل ضغطاً على الهيئة، على الرغم من نجاح الهيئة في التعامل مع هذه المسألة إلا ان التحدي يبقى قائماً.

الدروس
المستفادة
والخطوات
المستقبلية
ومجالات
التطوير
والتحسين



المختصين	
1	أحمد محمد علي العبدالله
2	يحيى أحمد بن أحمد جابر
3	بهاء محمد محمود الزويهد
4	محمد عبد القادر محمد باسور
5	سليمان محمد صالح جابر
6	محمود محمد بن أحمد الطاهر
7	محمد بن محمد بن محمد بن محمد

الجمهورية العربية السورية
القطاعات الخمسة الخيرية الثامنة عشر
٢٠١٤

يمكنك التعمير والتأهيل في المكان المناسب لبدء أو دعم
قائمة واحدة من البرامج الخيرية التي ترغب في تمويلها لهذا
بأن التعمير والتأهيل في المكان المناسب لبدء أو دعم
البرامج من القائمة التي تمت بالتالي. جودها على

الدروس المستفادة

أولاً: يعد نجاح الهيئة المستقلة في ادارة وتنفيذ الانتخابات النيابية للمجلس الثامن عشر التي جرت بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٠ حسب ما توافقت عليه جل تقارير الجهات الرقابية الدولية والمحلية، ثمرة جهود العديد من الشركاء، ومنها مؤسسات المجتمع المدني، والاحزاب السياسية، ووسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية، وكذلك المؤسسات والجهات الحكومية ذات العلاقة، حيث جاءت هذه الانتخابات حرة وشفافة ونزيهة، ويمكن اعادة ذلك الى جملة من الامور:

- التخطيط الانتخابي المبكر لاجراء الانتخابات منذ تشكيل مجلس المفوضين حيث باشرت الهيئة في بناء خطة احتياجات عمدت الهيئة الى تنفيذها التخطيط وفق محاور الموارد البشرية واللوازم الانتخابية والربط الالكتروني، مما كان له الأثر الكبير في انجاح العملية الانتخابية.
- تبني الهيئة وتنفيذها لحملة توعية و تثقيف واسعة وغير مسبوقه من حيث الحجم وتعدد الوسائل، شملت كافة المواطنين، بمن في ذلك المرأة والشباب وذوو الاعاقة ومؤسسات المجتمع المدني والاحزاب، كما كان للقاءات المباشرة مع المواطنين على مستوى الاطراف كبير الأثر في انجاح هذه التجربة، مما انعكس ايجاباً على مستوى الاوراق الصحيحة، اذ بلغت نسبة هذه الاوراق (٣, ٩٨٪)، في الوقت الذي لم تزد فيه نسبة الاوراق الباطلة على (٧, ١٪)، وهذا يعود الى نجاح حملات التوعية والتثقيف في شرح المقترضى القانوني والاجرائي.
- لعب الاعلام الرقمي المجتمعي الذي تم اعتماده في هذه الانتخابات دوراً حيوياً في نجاح دور الهيئة في ادارة حملة للتوعية والتثقيف من خلال توظيف وسائل التواصل المختلفة لفتة الشباب مما انعكس ايجابيا على مستويات مشاركة هذه الفئة وخلقت حالة من الاشتباك الايجابي حول القضايا الانتخابية المختلفة، وتميزت بالشفافية والوضوح الى درجة طالت أمور الموازنات الانتخابية وطرح العطاءات لمستلزمات العملية الانتخابية.
- الانفتاح على كافة الشركاء وبناء شراكات حقيقية معهم كالإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والاحزاب والعمل معهم بشفافية والاستئناس بأرائهم عند وضع السياسات والتعليمات التنفيذية.
- الانفتاح على المراقبين الدوليين والمحليين وتسهيل اعتمادهم وعملهم.
- الانفتاح على المؤسسات الدولية والاستفادة من المعايير الدولية والممارسات الفضلى في العالم بما يتناسب مع الواقع والخصوصية الاردنية.

• تبني خطة تدريبية استهدفت كافة المشاركين بالعملية الانتخابية، باستخدام حقائب تدريبية متنوعة، تبعاً للفتات والوظائف، واعتماد التدريب العملي وفق أحدث المعايير المتبعة عالمياً.

• أولت الهيئة المستقلة أهمية بالغة لقضية التواصل مع الناخبين والمواطنين وسماع آرائهم واستفساراتهم وشكاواهم، من خلال تفعيل مركز الاتصال والشكاوى الخاص بالهيئة (١١٧١٠٠)، مما كان له أثر ايجابي في مهنية الهيئة واستعدادها وردودها على اية استفسارات أو ملاحظات.

• الربط الالكتروني لكافة مراكز الاقتراع والفرز وغرف الاقتراع ومراكز تجميع النتائج مع مركز المعلومات الرئيسي في الهيئة، واتباع وتوظيف التكنولوجيا في الانتخابات، كل ذلك كان له أثر كبير في دقة النتائج ومطابقة النتائج الالكترونية مع النتائج الورقية وانعكاس ذلك على تمكين الهيئة من مراقبة الميدان، مما زاد من مستوى دقة ونزاهة العملية الانتخابية واستعادة ثقة الناخب الاردني بالانتخابات.

ثانياً: تحسن ملحوظ في نسبة مشاركة المواطن في الانتخابات النيابية للمجلس الثامن عشر مقارنة بالارقام المطلقة عام ٢٠١٣، اذ وصل عدد المقترعين الى (١,٤٩٢,٤٠٠) ناخب، في حين وصل عدد المشاركين عام ٢٠١٣ الى (١,٢٨٨,٠٠٠) ناخب، وهو تحسن يحسب للهيئة المستقلة وجهودها في التوعية والتثقيف والوصول الى المواطنين بمختلف الوسائل.

ثالثاً: مستوى الدعم الحكومي كان واضحاً للهيئة المستقلة دون تدخل منها، حيث حافظت الهيئة على استقلاليتها من خلال قراراتها.

رابعاً: لعب الاعلام دوراً حيوياً في العملية الانتخابية مما كان له أثر كبير في انجاح العملية الانتخابية.

خامساً: بذلت الهيئة جهوداً واضحة في مجال تمكين وتعزيز دور المرأة في ادارة العملية الانتخابية، من حيث اشراكها بلجان الانتخاب ولجان الاقتراع والفرز واللجنة الخاصة، بالاضافة الى استهدافها في حملات التوعية والتثقيف من خلال تخصيص عدد كبير من ورش العمل للمؤسسات المعنية بعمل المرأة وقد أسفرت هذه الجهود الى زيادة عدد النساء في المجلس القادم الى (٢٠) سيدة شكلن ما نسبته (٣٨, ١٥%) من عدد أعضاء مجلس النواب، في الوقت الذي وصل عدد النساء الى (١٨) سيدة فقط من أصل (١٥٠) نائباً عام ٢٠١٣ شكلن ما نسبته (١٢%) فقط وهو تحسن ملحوظ.

كما بلغت نسبة المرأة من الهيئة الناخبة ما يقارب (٥٣%)، كما أن عدد المترشحات وصل الى ما نسبته (٢٠%) من عدد المترشحين مقارنة بـ (١٤%) فقط عام ٢٠١٣، وحرى القول ان هذه النسب كان من الممكن أن تزيد عن ذلك بكثير سواء بنسب المشاركة في اللجان المختلفة أو المشاركة في الاقتراع لولا الظروف الاجتماعية والثقافية التي تقف في عديد الحالات في وجه زيادة هذه النسبة.

سادساً: أولت الهيئة الشباب والتطوع اهتماماً بالغاً من حيث إشراكهم في برامج التوعية والتثقيف واتباع وسائل تتناسب وهذه الفئة العمرية بالتركيز على وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، لذا جاءت النتائج لتصل الى ما يقارب ٤٥٪ من المقترعين كانوا ٣٥ سنة فما دون وهي نسبة عالية بكافة المقاييس، في حين ان الذين تبلغ اعمارهم ٤٠ سنة فما دون (٨٢٣٣١٣)، بنسبة اقتراع وصلت الى (٥٥,١٦ ٪)، كما كان الشباب المتطوع من كلا الجنسين حيث وصل عدد المتطوعن الى ما يزيد على عشرة آلاف متطوع شكلت الفتيات منهم ما نسبته (٤٥٪)، لتشكل علامة بارزة في انتخابات المجلس الثامن عشر لعام ٢٠١٦.

سابعاً: أما الاشخاص المعوقون فقد نجحت الهيئة الى حد كبير في التسهيل على هذه الفئة، حيث قامت بالعديد من الاجراءات التي ساهمت بالتسهيل عليهم:

- ترجمة الاطر القانونية والتعليمات التنفيذية بلغة بريل وطباعتها.
- تجهيز مراكز الاقتراع والفرز وعمل رمبات خاصة بذوي الاعاقة.
- تمكين هذه الفئة من اختيار مرافق ليساعدهم في عملية الاقتراع اذا رغبوا في ذلك.
- تزويد المراكز بالمتطوعين، حيث تولوا مساعدة هذه الفئة وارشادها.
- توفير ما أمكن للهيئة من عدد، من مترجمي لغة الاشارة في مراكز الاقتراع، وكذلك كافة المواد التوعوية.

ثامناً: رغم النجاح الذي حققته الهيئة الا ان هناك بعض الاخطاء التي وقعت وهي أخطاء فردية لا تؤثر على نزاهة العملية الانتخابية عموماً وهي محل عناية ورصد من قبل الهيئة للاستفادة من هذه التجربة.

تاسعاً: ما حدث من اعتداء على صناديق دائرة بدو الوسط يصنف على انه عمل اجرامي، ولا زلنا نتابعه مع الجهات المختصة لمعرفة مرتكبي هذا الفعل الذي أساء الى الصورة المشرقة للانتخابات الاردنية باعتراف الجهات الرقابية المحلية والدولية.

الخطوات المستقبلية ومجالات التطوير والتحسين

على الرغم من ان الهيئة نجحت في ادارة وتنفيذ انتخابات المجلس النيابي الثامن عشر بشهادة المراقبين والمتابعين، الا انها ومن منطلق رؤيتها البعيدة وترسيخها لمفهوم المؤسسة التعليمية ترى دائماً ان الجهود التي بذلت تبقى قابلة للتطوير والتحسين من خلال اعتماد جملة من التوصيات، ولعل من اهمها ما يلي:

اولاً: تحديث الاطار القانوني للانتخابات

كان قانون الانتخاب لعام ٢٠١٦ قد شكل خطوة ايجابية جدا على طريق الاصلاح السياسي واتاح الفرصة لإحداث خطوات ايجابية في اجراءات العملية الانتخابية لعام ٢٠١٦ وحيث انه لاول مرة يخضع لاستحقاق التطبيق، فان الهيئة ترى انه من واجبها ان تراجع بشكل شمولي قانون الانتخاب في جانبه الاجرائي وذلك بالاعتماد على ما تقوم به حاليا من تقييم للعملية الانتخابية التي اجريت ومع كافة الشركاء وكافة المحاور، ومن المؤمل ان تكون مخرجات هذا التقييم تتناول قانون الانتخاب وكذلك التعليمات التنفيذية التي اعدتها الهيئة وفق مقتضى قانون الانتخاب وقانون الهيئة المستقلة للانتخاب، بحيث يمكن الهيئة من رفع توصياتها بهذا الخصوص الى الجهات ذات العلاقة.

ثانياً: مراجعة الإطار الإجرائي لمراحل الاقتراع والفرز

تلتزم الهيئة بمراجعة الاجراءات المتعلقة بالاقتراع والفرز واحتساب النتائج وتصميم النماذج الخاصة بهذه العمليات والاحذ بالتوصيات الواردة بالتقارير الدولية والمحلية كلما كان ذلك متوافقا مع القانون ومن شأنه التسهيل على الناخب وكذلك على العاملين في الميدان.

وتسعى الهيئة الى ضرورة الابقاء على الاجراءات والممارسات الجيدة التي طبقتها في الانتخابات الماضية مثل التوزيع المسبق للناخبين على صناديق الاقتراع، واستخدام الكاميرات اثناء عمليات الفرز، واستحداث حلقة جديدة من التدقيق من خلال اعتماد محضر الفرز على مستوى مراكز الاقتراع والفرز.

ثالثاً: تعزيز القدرات المؤسسية والفردية للهيئة المستقلة للانتخاب

يتوجب مراجعة الإطار المؤسسي والهيكل التنظيمي والوظائفي للهيئة المستقلة للانتخاب وذلك اعتمادا على تقييم هذه الابعاد وادخال التعديلات الضرورية التي من شأن تبنيها تطوير وتجويد عمل الهيئة وزيادة كفاءتها. وبما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في ادارة الانتخابات، وهذا يستوجب تغييرا في مفهوم ادارة العملية الانتخابية وآلياتها ومن خلال التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والابحاث

والاحزاب السياسية والشباب والمرأة والاشخاص ذوي الاعاقة والناخب والمواطن.

ضرورة اعداد خطط تنفيذية تضمن تعزيز قدرات كوادر الهيئة واعداد وتبني الآليات اللازمة لمتابعة وتقييم اداء كوادر الهيئة ولجانها وربط الاداء بالتقدم الوظيفي. وستنظر الهيئة في مراجعة معايير اختيار رؤساء وأعضاء لجان الانتخاب والاقتراع والفرز ومدخلي البيانات.

ولا بد للهيئة من تعزيز علاقاتها مع المؤسسات الرسمية الاخرى ومع كافة الشركاء بما يدعم عمل الهيئة ويعزز من استقلالها لغايات توفير مناخ ديموقراطي يضمن اجراء انتخابات حرة ونزيهة تجري بالاقتراع العام والتصويت السري وصوصون حق الناخب في اختيار من يمثله.

رابعاً: تشجيع الدراسات والأبحاث والاستبانات الخاصة بالانتخابات

تتطلع الهيئة إلى البدء بإقامة «مجتمع معرفة» بجوانب العملية الانتخابية. ولعل جزءاً من العبء في تحقيق مجتمع المعرفة يقع على عاتق المؤسسات البحثية ومراكز الدراسات والاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وتلتزم الهيئة بهذا الصدد بتوفير البيانات والمعلومات لتمكين الباحثين من اجراء دراساتهم وما قد يتبع ذلك من توصيات قد تُترجم على شكل مقترحات لتعديل التشريعات وتحسين العملية الانتخابية في المستقبل.

وفي هذا المجال، ستسعى الهيئة الى تشجيع اعداد الدراسات والابحاث وخلق منبر للحوار والنقاش حول المواضيع المختلفة المتعلقة بالعملية الانتخابية. وهذا يتطلب التواصل مع الشركاء لتعزيز ثقة المواطن في الانتخابات وفي دور الهيئة.

خامساً: المضي قدماً في انشاء معهد تدريب اقليمي في الهيئة المستقلة متخصص في العمليات الانتخابية وذلك بالشراكة مع المؤسسات المحلية والعربية والدولية ذات الاختصاص. بحيث يكون محجاً للإدارات الانتخابية العربية، مستفيدين من خبرات الهيئة التراكمية والمناخ السياسي والامني للأردن.

سادساً: الحاجة إلى المزيد من التدريب الإعلامي في بعض الموضوعات الإعلامية المتخصصة في الشؤون الانتخابية مثل التحقيقات الاستقصائية والتغطيات المعمقة في موضوعات مثل تغطية المال السياسي غير الشرعي، التزوير الانتخابي، وغيرها، والحاجة للمزيد من الاهتمام بتغطية شؤون الدوائر الانتخابية وتدريب الصحفيين في الأقاليم.

سابعاً: البحث في الآليات الممكنة لتمكين المغتربين والموقوفين اداريا ونزلاء المستشفيات من ممارسة حقهم الدستوري في الاقتراع.

ثامناً: السعي نحو تفعيل وتنفيذ العقوبات المتعلقة ببيع وشراء الاصوات والدعاية الانتخابية المخالفة وزيادة التنسيق مع الشركاء لمواجهة الحالة ثقافيا ومجتمعيا.

تاسعاً: دراسة التطورات الدولية في استخدام التكنولوجيا المتقدمة في الانتخابات وادخال المزيد منها في الحالة الاردنية.

عاشراً: نقوم حالياً بعملية مسح ودراسة لصالوات رياضية كبيرة لتكون مراكز اقتراع وفرز، بحيث تكون أكثر سهولة على الناخبين وأقل كلفة واستدامة، مع امكانية تأمين مواصلات للناخبين لضمان وصولهم الى مراكز الاقتراع والفرز.

الحادي عشر: تعزيز ومأسسة الاجراءات والتدابير التي اتبعتها الهيئة ابان الانتخابات الاخيرة مما كان لها أثر كبير في تعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية.

الثاني عشر: مواصلة ومتابعة تطبيق البطاقة الذكية مع الشركاء الاساسيين (وزارة الاتصالات، دائرة الاحوال المدنية) وصولاً الى تطبيقها عند جاهزيتها بما يخدم نزاهة العملية الانتخابية وللتسهيل على المواطن.

الثالث عشر: البناء على ما تم من حملات توعية وتثقيف واسعة ومتعددة الاساليب والوسائل التي كان لها أثر ايجابي في زيادة وعي المواطن بالاطر القانونية والاجرائية وزيادة الاقبال على صناديق الاقتراع في الانتخابات القادمة.

الرابع عشر: العمل على استخدام مراكز مخصصة للصم والبكم التابعة لوزارة التربية والتعليم البالغ عددها (١٢) مركز، للتسهيل على هذه الفئة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

الخامس عشر: استمرار الهيئة في الانتخابات القادمة بطباعة القوانين والتعليمات التنفيذية ذات العلاقة بلغة بريـل للتسهيل على فئة المعاقين المكفوفين، وستقوم الهيئة بدراسة آلية امكانية تخصيص اوراق اقتراع بلغة بريـل كذلك مستقبلاً، وامكانية استخدام الناطق الالي لمساعدة المكفوفين.



منطقة تلاع العلي - شارع موسى الساكت - مبنى قاضي القضاة
ص.ب. ٣٧٥ عمان ١١٩٥٣ الأردن
تلفون: ٩٦٢٦٥٦.٧٤.٦ / فاكس: ٩٦٢٦٥٦.٧٤٢٣
البريد الإلكتروني: info@entikhabat.jo

www.iec.jo

 EntikhabatJO

 iecjo

 iecjo